

ومشودة. هذه الديمقراطية التي تحولت بحق إلى حلم مشروع وأفق رحب، وهدف بحد ذاته. كما دلت هذه الانتخابات أيضا أن كل أشكال المعاناة تبقى في كفة وغياب الديمقراطية والشرعية الدستورية لحكم مجتمعاتنا تظل في الكفة الأخرى.

ومهما كانت درجة تطابق النتائج النهائية للانتخابات العراقية مع الواقع السياسي. وعلى الرغم من الظروف والمناخات الملتبسة التي جرت في ظلها، فهي مدخل حقيقي وعملي لنهوض المجتمع العراقي سياسيا واداريا وخطوة ضرورية للتأسيس لمؤسسات المجتمع المدني ولبناء دولة القانون في المحصلة.

ونظرا للجدل المبالغ فيه الذي جرى على صفحات الجرائد وعبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع، التي كانت تحاول التشكيك في مشروعيتها هذه الانتخابات. واستنادا إلى مجمل الحجج التي حاولت الطعن في مشروعيتها العملية الانتخابية، فإنه يمكن القول والتأكيد على أن العبرة في سير الانتخابات — أية انتخابات — هي في جوهرها وهدفها المنشود، فسواء جرت هذه الانتخابات أو غيرها في ظل وجود قوات احتلال "وطني" أو قوات احتلال "أجنبي" وسواء كانت هذه القوات من "عرق" واحد أم متعددة "الأعراق" فالعبرة ليست في وجودها في محيط المراكز الانتخابية ولا في الشوارع وإنما: هل تتدخل هذه القوات في سير العملية الانتخابية؟ وبالتالي العملية الديمقراطية برمتها؟ وهل لهذه القوات مرشحو مفضلون من خاصتهم؟! أم لا.

المسألة إذا تختزل من حيث الجوهر فيما إذا كانت هذه القوات تحمي الناخب وتوفر له حرية الاقتراع السري، أم تهدده بالتصويت لقائمة معينة! كما حدث طوال تاريخ المنطقة اللاديمقراطي وللا انتخابي.

في المحصلة وعلى الرغم من الحالة الاستثنائية التي جرت الانتخابات في ظلها، يمكن القول بموضوعية: أن هذه الانتخابات قد عبرت عن آراء وخيارات ملايين المواطنين.

هذا وكانت أبرز دلالة سياسية وأخلاقية لهذه الانتخابات: هو سمو الديمقراطية على الإرهاب والاستبداد والظلامية، وتبلور وعي المواطن بضرورة الخوض في العملية الديمقراطية مهما كانت الظروف صعبة والأجواء ملبدة والمناخات ملتبسة.

أخيرا أكدت هذه الانتخابات من جديد على حقيقة مفادها بأن القوى الديكتاتورية المعادية للديمقراطية هي نفسها المعادية للبشرية المعاصرة الساعية لبناء مجتمعات تعددية مدنية خارج عباءة الاستبداد وبعيدا عن عقلية الإقصاء والأيدولوجيا الواحدة.

الانتخابات العراقية

وظاهرة الجوع إلى الديمقراطية

أزاد أحمد علي

تأتي الأهمية الاستثنائية للانتخابات العراقية من حيث أنها انتخابات ذات دلالات سياسية عامة، فهي بصيغة ما انتخابات للمنطقة بأسرها.

لذلك بالنسبة لنا نحن الواقفون على الضفة الأخرى، خارج الساحة العراقية، حيث لا يحق لنا التدخل في الشأن الداخلي العراقي، مهما كان درجة تعاطفنا مع العراق ومعاناته المتواصلة منذ عقود من الزمن. ولكن ضمن الظروف الراهنة باتت المسألة العراقية إقليمية وعالمية بامتياز. ولم يعد الحديث عن الشأن العراقي مجرد انطباع سياسي أو تأمل فكري وإنما مسألة سياسية تخص المنطقة والعالم، وهي من هذا المنظار انتخابات تخصنا جميعا وخاصة الشعب الكوردي ومستقبل كردستان السياسي والاجتماعي.

لذلك من الأهمية التوقف المتأن عند الانتخابات العراقية التي جرت يوم ٣٠/١/٢٠٠٥، حيث أن هاجس نجاح العملية الديمقراطية في العراق يسيطر على كل المهتمين في المنطقة، وخاصة لدينا في دول الجوار المتأثرة بعملية ديمقراطية العراق وأفاقها السياسية والاقتصادية الرحيبة.

أول انطباع بالنسبة للمراقب من خلف الحدود — خاصة في ظل الإرهاب الإعلامي الموجه للعراق حاليا — هو حسن سير العملية الانتخابية وانتظامها وقوة خوضها، لأنه وربما لأول مرة في تاريخ المنطقة تجري الانتخابات في بلد يهدد فيه الناخب والمرشح والمواطن المؤيد للانتخابات بالموت، لمجرد دعمه لعملية التصويت، بغض النظر عن النتيجة، وكذلك لمن يتم التصويت!

لقد كانت الانتخابات شجاعة ومكلفة في مناخات الإرهاب الموجه إلى اللجان المنظمة والمفوضية العليا... فالكل كان معرضا لاحتمال التعرض لخسارة كبرى دون الحصول على مكسب شخصي سوى خدمة العراق الحر الديمقراطي. وقبل كل ذلك كان المواطن مهددا فعليا بالقتل والتكيد والخطف. فاتجه إلى الصناديق وهو يحمل بيد ورقة الاقتراع وباليد الأخرى روحه المهدة. ومع ذلك كان الإقبال شديدا ونشوة الاقتراع والانتظار للوصول إلى الصندوق — الحلم عالية.

وهذا أول مؤشر ودليل على الجوع الحقيقي للديموقراطية في المنطقة عموما والعراق خصوصا، وتأکید على تعطش إنسان المنطقة للتعبير عن ذاته اجتماعيا وسياسيا عبر عملية ديمقراطية متواصلة